التعليم العالي في الجزائر وتحديات العولمة

أ.د. عبد الحميد دليمي
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا
جامعة منتوري قسنطينة

ليست الجامعة مؤسسة لمحو الأمية، وليست مدرسة ابتدائية وليست دار للحضانة ولا ثكنة عسكرية، ولا مكان للنزاعات القبلية والجهوية والإيديولوجية والدينية، بل هي مكان للفكر الحر، ومؤسسة ذات أرباح ومكان لتكوين إطارات قادرة على مواجهة صعاب الحياة.

أم هي مكان للمعارضة -حيث يبين تاريخها أنها مكان نشط في إنتاج الأفكار الجديدة- أم جامعة للتكوين العام تكوينا ديمقراطيا أم جامعة حرة وهي تعلم المدنية والذاتية والمبادرات الخاصة لصالح المجتمع، أم نعتبرها مصنعا ينتج أجيالا معطلة عن العمل.

الجامعة أول مؤسسة للتنمية من خلالها تتم العمالية المؤهلة لتطوير المجتمع، ما تنتجه من أجيال وما تنجزه من بحوث يسهم في رقى المجتمع وازدهاره. فإذا كانت الجامعة غير قادرة على تحقيق هذا الهدف فلا فائدة منها.

ما نزال نخطط للتعليم العالي ونضع مناهجه ووسائله منطلقين من نظرة "ماضية " نظرة تحسب المستقبل مجرد امتداد واتساع للماضي. حيث أن الفعاليات غير قادرة على مواكبة المشروع الحضاري الجديد والحديث، وغير قادرة أن تتطلع إلى نظام تربوي قادر على أن يسهم في مخاض ذلك المشروع الحضاري، ما تزال البرامج متمسكة بالفروع و التخصصات التي باتت يحكى عليها من باب التاريخ والخوف في الخوض في خطوات ورؤى واضحة تبين معالم الحضارة العالمية الحديثة وآفاق تطويرها. على هذا الأساس إما أن يغير التعليم العالي بنيته انطلاقا من حاجات التغير العلمي التكنولوجي والحضاري التي تجري في عصرنا وتغيره تغييرا جذريا. وإما أن يظل بعيدا عن أهداف

التنمية الحقيقية، متخلفا عن الركب ويكتفي برسم العلاقات الكمية الرقمية التي ينبغي أن تتم بين التخطيط للتعليم العالي وتقدير حاجاته وبين تنمية اقتصادية اجتماعية التي تتماشى مع التيار العلمي الحاضر.

العلم أحد مقومات الحضارة التي سبقت الثورة العالمية الجديدة، حيث كانت تتم "مع العلم". أما الحضارة التي نشهد بزوغها والتي تغير معالم دنيانا، حضارة قوامها العلم والبحث العلمي وتتم إلا بالعلم.

الألفية الثالثة ألفية التغير كيفا وكما تشير جميع الدراسات المتصلة بالتغيير إلى ولادة عالم جديد، يختلف اختلافا جذريا في بنيته وتكوينه عما عرفنا من قبل محاولة دراسة الحاضر كأنه مازال ماضيا، والظن أن التغيير الذي يحدث مجرد انحراف عن الوصول ينبغي أن يصحح ومن ثم ضرورة الرجوع إلى ما عرفناه من قبل هذه المواقف ينبغي أن تنتزع من الأذهان، فالتغير واقع والحاضر والمستقبل لا يمكن أن يكونا امتدادا للماضي، والمستقبل الأتي لا يمكن أن يكون امتدادا للحاضر القائم والمستقبل الجديد بكل حدته وغربته، شق طريقه في حاضرنا وبدأ يظهر في واقعنا. لا نندهش لما وصل إليه سكان المعمورة من تشابه في السلوك استهلاك السيارة، المسكن، الثياب وبعض المشروبات.

العلاقة بين الجامعة والبحث العلمي:

بعدما سادت علوما وتقنيات جديدة تغيرت ميادين العمل والإنتاج حيث زالت تقنيات كثيرة، وظهرت مناهج وطرق جديدة تتماشى مع علوم جديدة، ولا ينبغي أبدا على التعليم العالي في تخطيطه أن يبتعد على ما يحتاجه سوق العمل الجديد من إختصاصيين وأطر عليا في شتى المجالات، ويأخذ بعين الاعتبار أن المستقبل لا يكون اعتمادا للماضي، وأن اتجاهات الماضي إلى المستقبل هو التخطيط.

إن انتقال التعليم العالي من تعليم تقليدي يعكس منطلقات الجهاز الصناعي الماضي إلى تعليم عال يعكس منطلقات العولمة الجديدة، يستوجب علينا جميعا تجديد النظام التعليمي بكامله وتجديد أشكال التعليم وطرائقه ووسائله وتحديث خطط الدراسة ومناهجها، والوصول إلى تحقيق الربط العضوي بين التعليم النظري والتعليم العملي.

والهـدف الأساسـي، أن نـربط التعلـيم العـالي بالإنتـاج ولا سـيما بمحتـوى الدراسـة وبالتـدريب، وأن نجعـل مـن المؤسسـات الاقتصـادية مكانـا للتعلـيم العـالي وأن يـتم قسـطا مـن هـذا التعلـيم فـي مواقـع الإنتـاج ومـن هـذا نحقـق التنـاوب بـين الدراسـة والعمـل، هـذا الـربط لـه قيمة اجتماعية تربوية تبين واقع مؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحاجاتها المتجددة.

البيداغوجية:

تبليـغ المعلومـات بطريقـة مكثفـة وملخصـة أمـر ضـروري، لان العمليـة البيداغوجيـة ليست فـي حاجـة إلـى أسـلوب قـديم يعتمـد علـى التلقين بـل الرسـالة اليـوم لا تصـل إلـى أذهـان الطلبـة إلا إذا أحسـن تبليغهـا وينبغـي أن يكـون التفكيـر قاعدتـه الأساسـية ومنبعـه العلـم.مـن هـذه المنطلقـات تكثـر المشـاكل المعقـدة المرتبطـة بالمعتقـدات والفلسـفة والاقتصـاد والاجتمـاع والتـاريخ عنـدما يعـاد النظـر فـي بـرامج التعلـيم العلـي والتعلـيم بالجامعـة (مـا نـوع البيداغوجيـة التـي تسـتعمل؟ مـا هـي الأهـداف ؟ مـا هـي البـرامج ؟ مـا هـي الحاجـات ؟ مـن هـم القـائمون بها ؟ .... الخ).

مـن الضـروري أن تطـرح هـذه الأسـئلة فـي ظـل التحـولات الجديـدة ومـن منبـع التفكيـر المنهجي العلمي المستقبلي المتضمن أهداف ومحتوى العولمة.

العملية البيداغوجية:

تثمـر العمليـة البيداغوجيـة عبـر الحيـاة اليوميـة للإنسـان، وعبـر كـل ممارسـاته الإنسـانية، ومواقفـه وخبراتـه وفـرص إشـباع حاجاتـه، ومـن خـلال كـل أدواره الاجتماعيـة والاقتصـادية والسياسـية والثقافيـة، ولا تنحصـر هـذه العمليـة علـى وظيفـة أعـداد المـتعلم للإلحـاق بعمـل أو مهنـة محـددة، لأنـه يشـمل كافـة جوانـب الشخصـية الإنسـانية، وهـي ليسـت عمليـة محـددة بأبعـاد معرفيـة وتقنيـة وتنظيميـة تـرتبط بالنظـام التعليمـي فحسـب، لأنهـا ذات علاقـات ثريـة بكافـة أبعـاد بنيـة المجتمـع، فـي ماضـينا وحاضـرنا، لهـذا السـبب ينطبـق التعبيـر « كمـا يكـون المجتمـع يكـون التعلـيم فيـه» و"كمـا يجـب أن يكـون المجتمـع مسـتقبلا" يجـب أن يكون كذلك نظامه التعليمي<<.

الجامعة ومناهجها البيداغوجية:

في الواقع عملية تقييم النظام الجامعي في مختلف مراحله عملية صعبة وهي عملية تتضمن عناصر كثيرة ومعقدة – الأستاذ، طرق التعليم، الوسائل المتوفرة، الامتحانات، مصادر المعرفة، المخابر.....إلخ.

المحاضرة:

اليوم أصبحت المحاضرة الملقاة بطريقة الإملاء مرفوضة، ولا مبرر لوجودها هذه الطريقة مرفوضة في عصر الإعلام الآلي وغير مقبولة من قبل الطلبة منذ زمن بعيد. المرغوب فيه هو أن يقدم الأستاذ محاضرته في شكل حوار حي بينه وبين الطلبة، ويعرض العناصر المهمة في شكل أسئلة ثم يجيب عليها.

الأستاذ المنشط الرئيسي له الدور الأول في توعية وتنوير الطالب من خلال التحليل والتفسير والقياس والاستدلال والاستنباط والاستدراك وهو الوحيد القادر أن يوجه نحو الاندماج في النظام العلمي الجديد.

يقوم الأستاذ بحوار حول الدراسات السابقة ومقارنتها بالطروحات والبحوث الحديثة لتبيان أوجه الاختلاف والتشابه بين الظواهر بطريقة فك صورتها الشاملة وتركيب عناصرها الجزئية.

هذه الطريقة من أهم العناصر الجوهرية في العملية البيداغوجية النشيطة سهلة التطبيق خاصة عندما تعتمد على الوسائل البيداغوجية الحديثة. كما تهدف العملية البيداغوجية إلى توفير وسائل التعليم الحديثة وتيسر الاكتساب المكثف والملخص للمعارف على المستوى النظري والتطبيقي، في إطار الاختصاص المختار.

من الأفضل أن نضع في الحسبان المؤشرات الجديدة التي تساعد الطالب على الفهم من منابع أخرى كالانترنيت بغية رفع مستواه وتفادي تكرار المجهود ليتناسب تفكيره مع الطروحات الجديدة حول موضوع وطرق المادة المدروسة وهي في نفس الوقت فرصة للتدريب على البحث. من هذا المنطلق تقتضي العملية البيداغوجية على الأستاذ أن يغير في أسلوب وطرق العمل.

الأهداف البيداغوجية:

على مستوى المحاضرة من الضرورة إزالة أوهام النزعة الموسوعية والابتعاد نهائيا عن الميول إلى الحفظ، ثم ينبغي ألا نترك الطالب يتخبط مع عناصر متراكمة من المعرفة، بل علينا أن نعلمه أشكالا ونيات وخطوط عريضة وعلاقات ذات دلالة للتأكد على روح المادة المدروسة، وطريقتها الفنية أكثر مما يؤكد على إكتساباتها الخاصة.

وعلى مستوى الأعمال التطبيقية يتعلم الطالب كيف يعالج موضوعا عاما ويعلل ظاهرة معقدة ويطرح مشكلا اجتماعيا في حدود الحقيقة –باستخدام البيليوغافية والتزود بالمستندات والمطالعة المكثفة– حتى يصل إلى درجة تمكنه مقارنة تحاليله ونتائجه بتحليل ونتائج زملائه، ويتعود على العمل الجماعي قصد الوصول للرؤية المتفاعلة للموضوع وللواقع الاجتماعي المدروس.

تجربة النظام السنوي بالجزائر:

نستنتج من خلال التجارب التي قمنا بها في ظل النظام السنوي منذ 1976.

النظام السنوي :

تبين نتائج الدراسات التي قمنا بها مع طلبة علم الاجتماع في أواخر السبعينيات أن النظام السنوي يعرف خللا من حيث المستوى العلمي الذي يكتسبه الطالب في مدة أربع سنوات. أوضح عدم فعاليته بالجامعة الجزائرية، من خلال القراءة المعمقة للسيرة الذاتية لطلبة علم الاجتماع والمتخرجين بشهادة الليسانس فاستنتجنا أن الكثير منهم قد أخفق في المقاييس الأساسية الوحدات البيداغوجية الجوهرية الرئيسية، في علم الاجتماع العام واحد واثنين، وفي مقياس المنهجية والملتقيات والإحصاء.

وفي هذا الصدد، قد يسأل أحدكم عن نظام المقاييس من حيث نسبة الرسوب العالية، وأنه يعرقل عملية استقبال العدد الهائل من الطلبة الناجحين في البكالوريا للدخول إلى الجامعة، ومن حيث قدرة الجامعة في استيعاب الطلبة كون أنها تفتقر إلى الكثير من المقاعد البيداغوجية.

لأن الزيادة الديمغرافية أسرع بكثير من الإنجازات البيداغوجية– فالإجابة جوهرها أن الأساليب والطرق، والمناهج والوسائل المتوفرة تحسنت من الواجب أن نجربها في إطار نظام المقاييس وأن نختار التكوين النوعي والكيفي أو التكوين النوعي العددي معا.

وهنا يرجع أساسا إلي الأخلاق العامة للمجتمع ما يريده للأجيال الحاضرة مستقبل البشرية أما أن ننفق على الطالب لمدة أربع أو خمس سنوات أموال وتجهيزات ووسائل وموارد بشرية لتكوين طالب غير قادر على كتابة تقرير حول موضوع ما، أو تزويد الطالب بتعليم كامل وشامل قادر على إعانته على مواجهة المشاكل التي يجب عليه أن يحلها، أثناء تكوينه أو بعده.

وعلاوة على ذلك، عندما ينتهي الطالب دراسته من الجامعة يتعرض إلى أصعب مشكل في حياته يتمثل في رفض المؤسسات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والأخرى توظيفه بها بسبب انه غير قادر على الإبداع والابتكار وإسقاط المعارف المكتسبة من الجامعة في الواقع المعيشي، وإدراك المعطيات التي تتحكم في فهم الأحداث المعقدة وتقاربها بصفة جيدة، والتي تحدد المواضيع التي يطرحها الواقع المهني.

الحجم الساعي للمقياس:

في ظل النظام السنوي، يتم تقييم الطالب على أساس الساعات المكتسبة بهدف توجيه حسب قدراته والتعرف على جوانب القوة فيه لتنميتها والتعرف علي جوانب الضعف للتغلب عليها: وعلى هذا الأساس يتم تقييم الطالب بناء على ما قام به من أنشطة مختلفة خلال السنة الجامعية، غير أننا نجد البعض من الجامعات، في أقسام العلوم الإنسانية على الخصوص أخذت للمحاضر حجم ساعي يقدر بساعة ونصف، وهذا غير موجود بمعظم جامعة العالم.

وعندما تفحصنا بعض المقاييس وجدنا أن الطالب ينتقل من السنة إلى سنة بثمانية عشرة ساعة من الدراسة فقط موزعة بين المحاضرة والتطبيق في السنة. إذا أردنا أن نرجع إلى نظام السداسيات، الحجم الساعي المطلوب ستون ساعة موزعة إلى ثلاثين ساعة للمحاضرات وثلاثين ساعة للأعمال التطبيقية وعلى هذا الأساس البيداغوجية المقترحة، هي كالتالي:

- على مستوى المحاضرات 30 ساعة.
- على مستوى التطبيق 20 ساعة للإحاطة بمحتوى الوحدة.
- 10 ساعات لدراسة النصوص.

ومـن المعلـوم أنـه عنـدما نـنقص مـن الحجـم السـاعي للمحاضـرة علـى أسـاس الـنقص فـي القاعـات، سـيؤثر مـن غيـر شـك علـى البرنـامج المسـطرة مـن قبـل الـوزارة وهـذا إن أخـذنا بعـين الاعتبـار الوحـدات المقـررة والمحاضـرات الملزمـة مـن المعتـاد أن الحجـم السـاعي للمقياس في السداسي ستون ساعة، أما السنوي فيكون ضعف الحجم الساعي الأول.

اختيار الأساتذة و تغيير المقياس:

بـرزت خـلال التجـارب التـي عشـناها فـي السـنوات الأخيـرة عمليـة جديـدة تتعلـق بتنحيـة بعـض المقـاييس مـن البرنـامج فـي الكثيـر مـن المعاهـد، وذلـك بـالرجوع إلـى اللجنـة البيداغوجيـة الوطنيـة أو بغيـر الرجـوع إليهـا، وأحسـن مثـال علـى ذلـك تنحيـة علـم الاجتمـاع الثقـافي مـن معهـد اللغـة الإنجليزيـة وتنحيـة علـم الاجتمـاع السياسـي والمنهجيـة مـن قسـم الحقـوق، ولاحظنـا أن فـي بعـض المعاهـد يعـين الأسـتاذ لتغطيـة مقيـاس مـا دون الرجـوع إلـى المعهـد الأصـلي، حيـث نجـد أن مقيـاس علـم الاجتمـاع الحضـري والمجـال المقـرر بمعهـد الهندسـة المعماريـة يلتـزم بتدرسـيه مهندسـا (لـيس لـه أيـة معرفـة بعلـم الاجتمـاع، أو علـم النفس الاجتماعي).

هـذا الواقـع كـان مـن العسـير إدارتـه بحالتـه الراهنـة، قـد ازداد تعقيـدا فـي الفتـرة الأخيـرة نتيجـة لتـدفق طلبـات تعليميـة جديـدة قوبلـت باسـتجابات فوضـوية وغيـر عقلانيـة فـي الغالـب، ودون استشارة الخبراء والأخصاء في الميدان.

السنة البيداغوجية والامتحانات:

إذا قرأنـا وبـتمعن السـنةالبيداغوجية فـي الجزائـر نجـدها مملـوءة بالعطـل والامتحانـات. عمومـا تبـدأ الدراسـة فـي بدايـة أكتـوبر، وتنتهـي فـي الكثيـر مـن الأحيـان فـي نصـف شـهر مـاي. يمـنح الطالـب فـي خـلال السـنة الجامعـة عطلتـين مـدتهما شـهرا واحـد، ويمـتحن خـلال السـنة ثـلاث مـرات، ويسـتغرق الامتحـان الواحـد عشـرة أيـام يأخـذ الطالـب أسـبوعا قبـل الامتحـان وأسـبوعا بعـد الامتحـان (أصـبحت هـذه العمليـة متعـارف عليهـا) حيـث تصـل المـدة إلـى اثنـين وعشـرين يومـا للمراقبـة الوحـدة. ولمـا نقـوم بعمليـة حسـابية ونضـرب العـدد فـي ثلاثـة نجـد 66 يومـا، أي شـهرين، يبقـى فـي السـنة البيداغوجيـة إلا خمسـة أشـهر. مـن هـذا

المنطلق نتساءل هل تكفي المدة المتبقية لإتمام برنامج يعتمد أساسا على المقاييس السنوية. وما هي النتائج المتوصل إليها.

السياسة البيداغوجية للجامعة:

السياسة التعليمية هي الخطوط العامة التي تقوم عليها عملية التربية والتعليم، أداء للواجب، في تعريف الفرد بثقافته وإقامة سلوكه على في مستوى شرعه، وتلبية طلبات المجتمع وتحقيقها لأهداف الأمة، فهي تشمل حقوق التعليم ومراحل مختلفة، والخطوط والمناهج، والوسائل التربوية والنظم الإدارية القائمة على التعليم وسائر ما يتصل به.

يقوم بوضع الخطوط العامة للسياسة التعليمية، أناس مفوضون للقيام بهذا الأمر من طرف الجهات المسئولة، وقد يشارك الأهالي في تلك الصياغة، أو يعبرون عن أراءهم فيما يبدون بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

لا تنحصر السياسة التربوية في رسم بعض المبادئ التوجيهية العامة، بل لا بد من أن تشتمل على مجموعة من الأهداف الخاصة المرتبطة فيما بينها ترابطا قويا، ومن بينها الأهداف ذات الطابع الروحي والفلسفي والثقافي، مما يقدم فكرة واضحة عن مفهوم الإنسان.

وبعد هذا تحدد الأهداف المتماشية مع الاختيارات الوطنية الكبرى ويمكن بعد ذلك تحديد الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، التي تتظافر فيما بينها لتحقيق الغاية المنشودة طبقا لفلسفة المجتمع في الحياة، ولمتطلبات التنمية. وبعد هذا تحقق الخطوط العريضة للأهداف الأخرى المرسومة من أجل تنمية البلاد.

وأخيرا تحدد الأهداف المحصورة في النطاق التربوي، ويجب أن تعبر تعبيرا صادقا عن الاتجاهات السائدة في المؤسسة التربوية، وفي التعليم على اختلاف نظمه ومراحله.

وتعتبر عملية تحديد أهداف السياسة التعليمية عملية موضوعية، لأنها تستند إلى بحث ميداني يشمل معظم ميادين النشاط في المجتمع، الاقتصادية منها والسياسية والعمرانية والثقافية والمهنية....، فإذا انتهينا من تحديد الأهداف، لا بد من تصنيفها حسب أوليات وأسبقيتها، ثم تدرج في مخطط متكامل متماسك ومرن لنرفعها بعدئذ على أنها السياسة التربوية، أو سياسة التعليم للبلد.

فالسياسة التربوية، أو سياسة التعليم عملية تطبق على مراحل تبدأ بمرحلة وضع الأهداف وتحديدها، ثم تنتقل إلى اختيار الخطوات والطرق العلمية لوضع الأهداف المنشودة موضع التنفيذ العلمي، وهو ما يسميه الخبراء مرحلة الإستراتيجية، وتأتي بعد ذلك مرحلة التخطيط وإعادة العدة، وتوفير الوسائل والأجهزة والمال اللازم، أما ما يسميه الخبراء « منهج التخطيط».

المراحل تطبق متداخلة ومتماسكة ومتكاملة ومنسجمة المبادئ الأساسية للإستراتيجية.

1- تنظيم العناصر في كل متماسك.

2- أخذ المصادقة بعين الاعتبار في مجرى الواقع.

3- العزم على معالجة المشكلة الناجمة على تلك المصادقة للتحكم فيها.

المبادئ:

1- مبدأ التركيب. 2- مبدأ الاحتمال. 3- مبدأ الإدارة.

الإستراتيجية التربوية وخصائصها:

1)- التوسع الكمي يجب أن يوافقه توسع كيفي.

كان التوسع من غير إجراء أي تغيير من حيث:

- الشكل. - المضمون. - المستويات والبنايات التربوية.

- هيئة التدريس. - البرامج المقررة - التقنيات المستعملة.

2)- مراعاة الأهداف الخاصة بالمجتمع.

3)- تحقيق مبدأ الشمول والاستفادة منه في التربية.

البحث التربوي والإستراتيجية التربوية:

أ- تشجيع ومعاونة القائمين على تحديد حقل التربية للتجديد والإبداعات وعمل البحوث اللازمة المتعلقة بهما.

ب- تفهم الإدارة التربوية للحاجة إلى التجديد والمعاونة في ذلك.

ج- إعـداد للوسـائل والأجهـزة والأيـدي العاملـة اللازمـة لتطبيقـه، مـن فنيـين ومختصين وإعادة ميزانية وافية.

د- تعميم التغيير المنبعث من مركز التجريب

هـ- تحديد مواضيع الضعف والخلل ونواحي التقصير والقصور في النظام.

هـذه الأمـور لا تخـرج عـن طريقـة العلميـة للبحـث، والتـي تؤكـد علـى ملاحظـة الظـاهرة التـي تسـتدعي عمـل البحـث عـن طريـق الشـعور بالمشـكلة، ثـم بحثهـا وتحديـدها، ثـم افتـراض الفـروض لحلهـا، ثـم تجربـة الفـروض المختـارة بعـدها مباشـرة تـوفير الوسـائل اللازمـة للتطبيـق للوصـول إلـى النتـائج، والعمـل علـى نشـر التغييـر المطلـوب وتعميمـه ليسـتفيد منـه الأفـراد والمجتمع أينما كانوا.

تعتبـر التربيـة كموضـوع للبحـث عمليـة تجربـة للقـرارات التـي تتخـذ فـي السياسـة التعليميـة، المبنيـة علـى إسـتراتيجية التعلـيم، أهـدافها حاجـة المجتمـع وإمكانياتـه والمعتقـدات السـائدة فيـه، والطريقـة التـي اختطـت لهـا والبـرامج التعليميـة التـي تتـرجم عـن خطـة النظـام التعليمـي العـام -وكلمـا كانـت عمليـة التعلـيم أقـرب إلـى حاجـات المجتمـع كلمـا كانـت طـرق المتعلم أكثر نفعا ومردودا للمجتمع.

وعليـه، فـإن البحـث التربـوي يجـب أن يأخـذ بعـين الاعتبـار الأمـور التاليـة جميعهـا على قدم المساواة، وهي:

1- مجموعة الأغراض التعليمية.

2- مجموعة المعتقدات عن تفهم الطريقة التي يتعلم بها الناس.

3- برامج تعليمية مخططة لتسيير بموجبه العملية التربوية.

إن أعضـاء هيئـة التـدريس لـم يغيـروا أغراضـهم التربويـة أو معتقـداتهم، عـن كيفيـة حدوث التعلم على المستوى الجامعي.

الخطط والإستراتيجيات التربوية المعاصرة:

- حاجات البلد والمجتمع.
- إمكانيات البلاد والمجتمع.
- الوقت الذي يجري فيه التطبيق.

الهدف من وضع الإستراتيجيات التربوية هو الإصلاح للأنظمة التربوية القائمة، أو إدخال التجديد والتطوير عليها حسب احتياجات البلاد والمجتمع وإمكانيته، ومتطلباته، من القوى البشرية في التصنيع، والعمران والتربية والتعليم على أنواعه.

أسباب الإصلاح:

1- الرغبة في معالجة نواحي النقص في النظام.

2- العوامل الخارجية و ما توصل إليه الباحثون من اكتشافات علمية وطرق جديدة.

3- الرغبة النابعة من داخل النظام للقيام بتجديد و تحسين الأوضاع.

4- تشجيع القائمون عالي عملية تعديل المناهج ولطرائق النظام حتى ولو كانوا غير مقتنعين بالتدابير المتخذة في ذلك السبيل.

إن الإصلاحات الجزئية لا تفي بالغرض على المدى الطويل ولو كانت ذات فائدة، لأنه سرعان ما تطغى عليها الأمور الأخرى.

1-تعتبر التربية المستمرة كدعامة من دعامات النظام التربوي.

2- اعتبار التربية خبرة حية تستمد من الجامعة والعمل، واكتساب الخبرة في المؤسسات.

3- إتاحة الفرصة للفرد لإكساب المعرفة بوسائل متعددة.

4-النظام التربوي الشامل يتضمن حرية التنقل، وتعدد مجالات الاختيار للأفراد والجماعات المستفيدة منه.

5- تحديث خطط الدراسة ومناهج الدراسة. والوصول إلى تحقيق الربط العضوي التعليم النظري والتعليم العملي.

تهدف جميع هذه المنطلقات بالدرجة الأولى، إلى ربط التعليم العالي بالإنتاج ولا سيما بمحتوى الدراسة وبالتدريب، وان تجعل من المؤسسات الاقتصادية مكانا للتعليم العالي وان يتم تحقيق التناوب بين الدراسة والعمل. هذا الربط له قيمة اجتماعية تربوية تبين واقع المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية وحاجاتها المتجددة.

مما يلفت النظر في هذه الدراسة أن البلاد أخذت بمنهج التخطيط التربوي ووضعت خطط تربوية وكأنها تهرب من المشكلات الصعبة، مشكلة التعرف على الحاجات الاقتصادية، الاجتماعية الجديدة الموجودة، في إطارها العلمي كما ونوعا، بمناهج وطرق وبنى متعارف عليها.

ولا شك أن عدد الأطر الجامعة يسمح بتفجر التقدم باعتباره مفتاحا لروح التجديد والإبداع والخلق، لهم دور الريادة في تحريك المجتمع نحو الأحسن والأفضل ومن المستحيل أن نتصور تغيرا تصنعه إدارة عتيقة تعمل بوسائل تقليدية.

هذه الصناعة في حاجة إلى إدارة فعالة حديثة، تتولى التقويم و تجديد أعضاء الهيئة التربوية في التعليم العالي، و هي في حاجة إلى وسائل عديدة، لها إمكانية فسح الفرصة للإطلاع على التطور المستمر للتجارب العالمية، ومن خلال تبادل الأساتذة بين الجامعات من تيسير مهمات الإطلاع والبحث في البلاد الأجنبية ومن عناية بالمحاضرات واللقاءات وسائر وسائل الإعلام. حتى لا يظن أن الأساتذة يملكون من المعارف أرفعها ومن التجارب أسماها. وهذا هو مقتل كل عالم – نعم يظل المرء عالما ما طلب العلم فإذا علم فقد جهل.

يشهد العالم اليوم، انفجارا حضاريا جديدا، يدفع إلى حتمية في التغيير في الاقتصاد والسياسة والثقافة والتربية، في بنية الأسرة في أنماط وتنظيم العمل فحياتنا النفسية، الخلفية وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى التقدم والتطور الذي عرفه الإنسان في ميدان الاتصال والإعلام: حضارة ما فوق الصناعة.

المستقبل التعليم العالي:

حول هذه الحوصلة وحول هذه المبادئ الكبيرة، من الضروري السرعة في وضع إصلاحات عامة لبنائه، من المستحسن أن ندقق أولا في مهام الجامعة والتعليم العالي لنستنتج أنماط التنظيم وتنظيم المؤسسات وعلاقاتها مع السلطة الوصية والمراقبة.

مهام التعليم العالي:

تقدم التطورات الملحوظة تغييرا وتفرض إعادة النظر في مفهوم التعليم العالي من خلال التوجيهات التالية:

– السماح لكل طالب أن يصل إلى مستوى العالي والعالي جدا.

– لا يتخرج الطالب من الجامعة دون شهادة علمية من الضروري أن تثمن المجهودات المبذولة ليتحصل على شهادة (حسب قيمة الدراسات التي قام بها).

– لا يكون الهدف توجيه الطلبة إلى نفس المستوى الأكاديمي، ولكن مساعدة كل واحد أن يجد الميدان المفضل بالنسبة له، لما يختار الطالب طريقة خاصة يتحصل بها على شهادة مناسبة لزمنه.

– من الضروري على القائم بالتوجيه في الجامعة أن يضع أمام طلبة الثانوية قائمة للأعمال الحقيقية والأهداف المتواخات من الفروع المختارة و توضيح مختلف الوحدات الأساسية و الفرعية في جميع المستويات.

وعند وضع هذه المعطيات الجامعية في قائمة مفصلة للمواد والمستويات يتبين المصير المهني لكل شهادة ولكل تخصص، بالإضافة إلى أن الوزارة المهتمة بالشغل تضع بطريقة علانية في كل سنة إحصاءات ظرفية حول تطور تكلفة سوق العمل وتحليلات مستقبلية لمختلف معلومات ذات علاقة بالتوجيه ومن الواجب أيضا أن توفر المنظمات الخاصة والتعاونيات والقطاع الخاص هذه الإحصاءات.

إعطاء فرصة للطالب للدراسة في مختلفة الفروع وبالتوازي في مختلف الأقسام – دون علاقة واضحة– مثلا:

يجمع بين العلوم الدقيقة والاقتصادية والآداب والمالية والفلسفة والطب والتكنولوجية وعلوم التجارة. عملية تتعدى الحواجز المفروض، وتفتح معظم الأقسام الجامعية لإقامة الجسور بين الفروع العلمية المختلفة، مما يسمح للطالب أن يتابع الدراسة في تخصصات أخرى فعليه تمنح له شهادة بحساب المعدلات المقاييس المشتركة. يختار الطلب التخصص حسب ذوقه وتطلعاته العلمية مما يثبت قدرته على التخيل وعلى هذا الأساس من الضروري على الأستاذ أن يساعده وأن يضمن التوافق بتتبعه لهذه الدراسة.

تتقدم وتتطور المعرفة العلمية بالجماعية عن طريق أكبر باحثي المخابر والمؤسسات العامة للبحث حيث وجب في أكثر الحالات أن يخصص الباحث قسطا معتبرا من وقته ومن مهنته للنشاطات الخاصة بالتعليم في الجامعة والجامعات المجاورة،

بهدف إثراء البحث عند احتكاكه المستمر مع الطلبة، وخاصة عند تلخيص الأعمال المعقدة ذات الأهداف البيداغوجية.

من هذا المنطلق بالذات يصبح تمويل البحوث والدراسات تشارك فيه جميع المؤسسات العامة والخاصة والجمعيات الأمر الذي يسمح أن ننتقل دون عناء إلى البحث الأساسي. من الضروري إقامة اتفاق وبنود وشروط تبين الأموال الممنوحة للبحث الأساسي التجريبي حتى تساعد بقسط وافر الدراسات التطبيقية.

بالإضافة إلى ما ذكر أنفا هناك مهام أخرى ذات أهمية كبيرة من بينها:

1- تتكيف مع الحرف والمهن المستقبلية، وتتكيف مع روح المشروع التحضير للحياة المهنية يجب أن تصبح أحد المحاور الأساسية للمشروع البيداغوجي لكل الجامعات ومؤسسات التعليم العالي والتجاري، يجب أن نبذل المجهود لإرساء ثقافة تكنولوجية تمس مجموعة التعليم العالي والتجاري في كل التخصصات، ثقافة المشروع تقويم الإحساس بالمبادرة وذوق المخاطر والمجازفة، الأمر الذي من الواجب أن نشجعه وننميه حتى في الثانوية، وهذا يؤدي إلى تحديد جديد للموارد المعطاة في التعليم للبحث وتنمية المواهب المجددة.

2- من الواجب أن يجد الأستاذ الباحث السند المادي والمالي ليجدد أفكاره ويبتكر.

إذا أراد الباحث أن يساعد مؤسسات عامة وخاصة بالبحث والدراسة بإمكانه أن يستعمل وسائل تنمية أكثر أهمية من القطاعات الاخري. يسمح قانون الباحث المشاركة في إنشاء مثل هذه المؤسسات دون شرط وإلزام الباحث التخلي نهائيا عن وظيفته، يجب على الجامعة وعالم الشغل وضع اتفاقات بروتوكولية وعقود –وضع جهاز يفكر في الاقتصاد –تكون حقلا للتعاون بينهما.

3- إرادة تقوية الخاصية المهنية:

بإمكان التعليم العالي أن يساعد في تقوية المهمة التقليدية للدراسات الفلسفية في الآداب والعلوم الاجتماعية لتي تهدف بالدرجة الأولى إلى إرسال المعرفة العلمية، قاعدة للثقافة الإنسانيات الضرورية للدراسات المهنية العلمية الاقتصادية والطبية والقانونية، تسمح للذين يتابعونها فك الرموز وتوضيح الانفتاح على التكنولوجياتالجديدة. تعلم كيف

تـتعلم حفـظ المراجـع وأنمـاط التفكيـر وتبقـى القلعـة الأساسـية لكـل تكـوين فكـري وعقلـي وثقـافي من أجل حركات مهنية مستقبلية إن كانت.

4- كيفية الحفاظ على المستوى المعرفي والعلمي العالي:

اكتسـاب الخبـرة فـي مكـان العمـل غيـر كـافي لرفـع المسـتوى العلمـي والمعرفـي، بـل مـن فـاز بشـهادة علميـة عاليـة بعـد عشـرة أو خمسـة عشـرة سـنة مـن العمـل يحتـاج إلـى رسـكلة – الرجوع لدراسة بالجامعة للحصول على مستوى عالي جدا.

5- إمكانية تطوير العدالة الاجتماعية:

مـن مهـام التعلـيم العـالي تقلـيص الفـروق الاجتماعيـة بـين الطلبـة وإرسـاء نظـام العدالـة الاجتماعيـة بمسـاعدة طلبـة الفئـات الفقيـرة والمتوسـطة بالمسـاعدة الماليـة والثقافيـة للحصـول على شهادات عليا بنفس الامتيازات وحقوق الطبقة الغنية.

6- الانفتاح على العالم الخارجي:

لا تسـتطيع الجامعـة الجزائريـة أن ترفـع فـي المسـتوى العلمـي وان تصـل إلـى مراتـب قويـة معروفـة عالميـة إلا إذا سـمحت إلـى علمائهـا الاحتكـاك بعلمـاء مـن الخـارجي وبالمقابـل أن تطلـع نخبـة العلمـاء بـالجزائر علـى آخـر مـا وصـل إليـه الآخـرون بطريقـة جيـدة. مـن جهـة ثالثـة مـن الضـروري أن تفـتح الجامعـة الجزائريـة أبوابهـا للدراسـة لتكـوين الطلبـة مـن مختلـف دول العالم الأمر الذي يفسح المجال للدراسة بالغات الأجنبية.

تكمـن قـوة الـدول فـي تـوفير الجـو الملائـم للعمـل بمراكـز البحـث والجامعـات لجلـب اكبـر عـدد ممكـن مـن العلمـاء المختصـين مـن مختلـف دول العـالم. مـن هـذا المنطلـق واجـب علـى جامعـات الجزائـر أن تبحـث فـي كيفيـة جـلب الأسـاتذة نحـوها وأن تضـمن أجـور وظـروف عمـل جيـدة والسـماح للبـاحثين التـدريس باللغـة الإنجليزيـة والفرنسـية ثـم إدمـاجهم فـي فرق بحث فتوفير وسائل الترقية والتقدم والنمو للمنافسة على المستوى العالمي.

7- من أجل نموذج متوسطي، عربي، مغاربي، إفريقي:

لا يكـون التفكيـر فـي إصـلاح الجامعـة إلا فـي حـدوده العالميـة وخاصـيته الأفريقيـة العربيـة المتوسـطية والمغاربيـة.كمـا أن التجديـد و الحـراك والمنافسـة أسـاس الجامعـات

الأفريقية والعربية. كما أن الواقع العالمي الحاضر فرض على الجامعات وضع برامج ونظم التسيير متماثلة موحدة.

المبادئ الأساسية والجديدة في تنظيم التعليم العالي:

لا يندمج نظام التعليم العالي بالجزائر مع النظام العالمي إلا إذا كان قادرا على القيام بمهامه الأساسية، من حيث جمع أهم ما يقدمه العلم على المستوى العالمي وتعميمه في كل المؤسسات الجامعية.

1- انسجام النظام التعليمي الجامعي: البرامج والشهادات العلمية التي تنمح في التعليم العالي يجب أن تكون متشابهة وموحدة.

2- تحدد لامركزية النظام العقود و العلاقة بين الدول والجامعات في إطار مشا ريع المخططات الخماسية والسداسية وتأخذ الدولة على عاتقها التزامات مالية لتسمح للمؤسسات أن تؤدي المهام بطريقة سهلة. إفريقيا لها إمكانيات بشرية عملية كبيرة على الجامعة الجزائرية توفير الحوافز المطلوبة وتنمي التعاون مع شركائها في هذا القضاء الواسع.

3- العالم العربي حقل خصب للبحث العلمي من الضروري أن تبرم الجامعة الجزائرية بعقود شركاء من الجامعات والمؤسسات العربية المختلف. ويجب أن نبذل أهمية كبيرة لما يجري في هذه الدول بإنشاء برامج عالمية للتعاون ومن ثم ازدواجية المخابر ووضع برامج خاصة بالاتحاد العربي، قيام مشروع حقيقي للتنمية ومحو الحدود المتعددة الموجودة في العلاقات بين الدولة والجامعات ومن الواجب النظر إليها بعمق ووضع بعض العقود حتى تكون كنموذج لتوفير التجديد والابتكار. على هذا الأساس، نستطيع وضع برامج بيداغوجية تخدم الواقع المعيشي وتزيد من التنمية.

تستطيع الجامعة أن تدخل في شراكه مع المؤسسات الاقتصادية الجديدة وتساعد بأموال في تنمية النشاط الاقتصادي والثقافي والسياسي. بهذه الطريقة توفر للطلبة أطرا حياتية في الواقع من خلال تنظيم المنشآت المادية أين الطالب يدرس ويتنزه ويسكن ويتصل. يتطلب هذا مشروع الطويل المدى رجالا ونساء قادرين على تحسيس وتوعية الأسرة الجامعية. كل هذا دون أن نغير في شرعية الديمقراطية للفريق المسير للجامعة

وسلطتة فيما يتعلق بتحديد السياسة البيداغوجية والعلمية. من هذا المنطلق يتطلب من رئيس الجامعة أن يمتثل لمجموعة الأسرة الجامعية ويلبي الحاجات والمتطلبات العلمية.

التقويم:

يكون التقويم طبيعي إذا كانت المدة لا تتجاوز سنه تمنح الأموال للجامعات التي تقدم مجهودات معتبرة، حسب الاستحقاقات، حسب النتائج وحسب العقود الممنوحة الدولية والوطنية مع القطاع العام والخاص. من خلال الصور السابقة ترتب الجامعات والكليات والأقسام كما يعاد النظر في تقويم الأساتذة من خلال الخصائص البيداغوجية كقيم للتقويم الأستاذ الباحث وكعقد بيداغوجي يحدد دور الأستاذ في إطار ما هو جديد في التدريس والإشراف البيداغوجي والمتابعة والاندماج ومحاربة الرسوب. توزع منحا للإنتاج البيداغوجي والعلمي علاوة على ذلك يجب أن يدرس الأستاذ بالجامعات أخرى.

تتجه نوعية التعليم العالي بجامعة الجزائر في كل سنة نحو الرداءة بسبب النمو الديمغرافي المتزايد.أدى بزيادة الطلب على المعرفة العلمية والحصول على شهادات عليا بالنقص في الوسائل المادية والمنشات وفي الوسائل البيداغوجية الأساسية للتعليم.

لقد تختلفت الجامعة الجزائرية في تحضيرها بشتى الوسائل للألفية الثالثة من حيث إنشاء جامعات جديدة في مدن ذات ديمغرافية عالية وفي توفير مناصب شغل للذين حصلوا على شهادات عليا خاصة في ميدان الصناعة والتكنولوجية والإعلام الآلي والفروع الأخرى. وبقية متخلفة لم تجدد البرامج في مختلف التخصصات حسب متطلبات العصر والحاجات الاجتماعية.

مما لا في شك أن التقدم التكنولوجي الملحوظ يؤدي إلى التغيير في المناهج البيداغوجية وفي طبيعة مواد الدراسة، بالمقابل الحرف تتجدد بطريقة سريعة وتصبح في حاجة إلى أن تتكيف المعرفة العلمية الحديثة ثم يتجه التكوين النظري نحو التجربة شرط الابتكار واستعمال آخر ما وصل إليه علم المعلوماتية.

إنتاج المعرفة:

فـي إطـار هـذا البحـث والـذي مفـاده تحديـد العلاقـة بـين الحاجـات الثقافيـة والاقتصـادية والاجتماعيـة للـبلاد المرتبطـة ارتباطـا وثيقـا بالمؤسسـات التعلـيم العـالي كـان مـن الجـدير أن يهدف البحث العلمي الجامعي إلى مالي:

1- تقيـيم جميـع البحـوث التـي تقـدم أهميـة فـي تقـدم وتطـور العلـم الخـاص بـالنمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلاد.

2- المساعدة في تطبيق وتقويم نتائج هذه البحوث.

3- تطوير المعلوماتية العلمية وبثها باستعمال اللغة العربية.

4- المشـاركة فـي تحليـل الظـروف العلميـة التـي يمـر بهـا الـوطن ومسـتقبل تطورهـا بهدف إنجاز سياسة وطنية في هذا المجال.

ومـن هـذه المنطلقـات مـن الضـروري اسـتراتيجية عالميـة لتعـاون العلمـي والبحـث وذلـك بإقامـة شـبكة مـن العلاقـات بـين البـاحثين بهـدف إدمـاج السياسـة العالميـة فـي الاسـتراتيجية العامـة للدولـة وفـي هـذا السـياق يتعـين علـى الجامعـات الجزائريـة فـتح الشـراكة مـع جامعـات العالم.

تـوفير شـروط إقامـة شـراكة بـين المؤسسـات الاقتصـادية والصـناعية التكنولوجيـة الإلكترونيـة والمعلوماتيـة والصـناعات الجديـدة، مـع أهميـة الموقـع الجغرافـي الاسـتراتيجي للجامعـة الجزائريـة ممـا يسـاعد علـى إقامـة شـركة بطريقـة فعالـة فـي بنـاء المغـرب الكبيـر خاصة بإنشاء مخابر للبحث.

كمـا سـبق ذكـره، العـالم العربـي حقـل خصـب للبحـث العلمـي مـن الضـروري أن تـرتبط الجامعـة الجزائريـة بعقـود شـراكة بالجامعـات بإنشـاء بـرامج عالميـة للتعـاون وازدواجيـة المخابر ووضع برامج خاصة بالاتحاد العربي.

ولإنجاز هذه الأهداف على الجامعة في فرعها البحثي أن تقوم بما يلي:

- إنشاء وتسير وتمويل وحدات البحث والمخابر.
- مساعدة في تنمية البحث بالمخابر التابعة للمؤسسات العامة الأخرى والمؤسسات الوطنية والمؤسسات ومراكز البحث الخاصة.
- وضع مشروعات بحث في تنمية التكنولوجية.

– توظيف وتعيين الباحثين في حدود ما يسمح به قانون المالية.
– بناء مراكز عالمية للبحث.
– إنشاء فروع جديدة.
– المشاركة في إطار جماعات ذات المصلحة العامة والآخذ بالنشاطات التي تسمح بالمشاركة مع خدمات الدولة الجزائرية أو الخارج.
– الإقدام نحو اتفاقيات التعاون علمية عالمية بهدف التنمية.
– بث الوثائق العلمية ونشر الأعمال في مجالات متخصصة.

فرق البحث في الجزائر ليست معروفة على مستوى العالمي، ويعرف تخلفا كبيرا في ميدان البحث الصناعي والانتقال التكنولوجي –نادرا ما نسمع بباحث وضع اختراع جديد–.

البحث والمؤسسات:

أن البحث نشاط علمي يربط بعلاقات الباحثين في معظم البلدان، ولهذا السبب أول من استعمل مفهوم العولمة وأستعمل إدارة الاستراتيجيات الاقتصادية والسياسية والثقافية. رغم تطور البحث في الجزائر نحو إنتاج المعرفة العلمية بقي سجين في الجامعة بعيدا عن الواقع ولم يستغل من قبل النسيج الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ولم يتجه نحو العالم الاقتصادي كعنصر أساسي لسياسة التنمية في البلاد.

الهوامش:

1 – L'éducation permanente à l'Université et le défi des années 80. Aspect – 1980.
2 – Quelle Université pour demain ? La documentation française 1986, Paris. Problèmes politiques et sociaux.
5 Articles et documents d'actualité mondiale – Université – France – Histoire 1970.
Enseignement Supérieur – France – 1968.
Ed. sociales, l'Université, (1978), M, 3 – Dufour de la crise au, Chambaz J.D, Monteux, Y,4 – Schwartz Changemen, 1972, Gallimard, Faillite de l'Université, 5 – Fourasité J. Paris.
Essai sur l'Université et les cadres en, (1992), 6 – Glasman D. ALGERIE. Les Cahiers C.N.R.S.
Ed., l'Université captive, (1987), 7 – Lucas Philippe – Publie Sud. Vous qu'ils détruisent – Savez, (1984), M,
8 – Maschino Hachette. Littérature, l'Université ?
9 – Université 2000 Direction de la programmation et du développement Universitaire.
Assises nationales de Sorbonne – 26 – 29 Juin 1990, l'Enseignement supérieur – Paris.
Etats généraux de A – les, la documentation française, Paris, 1996, l'Université.
Ed. Paris, les cartes du futur, (1993), 10 – A. Toffler Ganthier.